المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

التقرير القانوني الشهري

فبراير 2023

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج المساعدة والدعم القانوني

التقرير القانوني لشهر فبراير 2023:
الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

إعداد وتحرير

وحدة المساعدة والدعم القانوني

إخراج فني

الوحدة الإعلامية

ملخص تنفيذي

تنشر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، نشرتها القانونية الثانية خلال عام 2023، والتي تغطي الفترة الزمنية من 1 فبراير إلى 28 فبراير 2023، وتهدف هذه النشرة إلي تسليط الضوء على قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات المنظورة أمام القضاء المصري خلال شهر فبراير 2023 ومجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، وكذا عرض وتحليل القوانين ومشاريع القوانين المعروضة على السلطة التشريعية، وتنقسم النشرة إلى عدد 4 أقسام رئيسية.

يستعرض **القسم الأول** تصنيف القضايا التي نظرت خلال شهر فبراير 2023 من حيث نوع الدعم المقدم في القضايا، حيث قدمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية دعما مباشرا لصالح 13 صحفيا في 13 قضية بواقع 7 قضايا جنائية لصالح 7 صحفيين، و 6 قضايا عمالية لصالح 6 صحفيين/ات.

وتنوعت موضوعات القضايا خلال شهر فبراير حيث جاءت قضايا الإنضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة بعدد 7 قضايا، وجاءت قضايا الفصل التعسفي بعدد 3 قضايا، وقضايا استئناف أحكام الفصل التعسفي بعدد 3 قضايا.

كما يستعرض **القسم الأول** من النشرة الجهات القضائية التي قامت بنظر قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال شهر فبراير 2023، والتي جاءت أمام عدد 5 جهات قضائية، حيث نظرت دوائر الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة بمركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر 5 قضايا، ودوائر العمال بمحكمة جنوب القاهرة عدد 3 قضايا، ودوائر استئناف العمال بمحكمة استئناف القاهرة 3 قضايا، بينما نظرت محكمة جنايات الجيزة بمعسكر قوات الأمن (الكيلو 10 ونص) و نيابة أمن الدولة العليا بواقع قضية واحدة لكل جهة.

ويتناول **القسم الثاني** من النشرة عرض مجهودات فريق الدعم والمساعدة القانونية داخل مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال شهر فبراير من عام 2023، وتمثلت مجهودات فريق وحدة الدعم القانوني بالمرصد في القضايا الجنائية حضور جلسات الصحفيين/ات خلال الشهر، حيث قام الفريق بحضور 6 جلسات تجديد حبس صحفيين/ات وإعلاميين/ات أمام غرفة المشورة بمحاكم الجنايات، وعدد جلستين تجديد حبس صحفيين/ات وإعلاميين/ات أمام نيابة أمن الدولة العليا إلى جانب القيام بعدد 7 أعمال إدارية داخل النيابة العامة ومحكمة جنح بولاق الدكرور، وتنوعت الأعمال الإدارية في الاستعلام عن قرار جلسات صحفيين/ات بعدد 3 أعمال، والاستعلام عن موعد انعقاد جلسات تجديد حبس صحفيين/ات بعدد 2، فيما جاءت تقديم طلبات بتمكين أهلية صحفي بإدخال أدوية إلى مقر احتجازه واستخراج شهادة تفيد موقف صحفي في القضية بعمل واحد لكل منهم.

وقدم فريق الدعم والمساعدة القانونية، في القضايا العمالية حيث قام الفريق بحضور 4 جلسات أمام المحاكم الإبتدائية (أول درجة) وحضور عدد 3 جلسات أمام محاكم الإستئناف إلى جانب القيام بعدد 21 عمل إداري داخل المحاكم وتنوعت الأعمال الإدارية بين استخراج صور من الأحكام وإقامة دعاوى قضائية لصالح صحفيين/ات وإعلاميين/ات وتسليم وتسلم أوراق قانونية الى قلم المحضرين بالمحاكم.

ويستعرض **القسم الثالث** من النشرة قضية الشهر وهي اختيار موضوع أو مشكلة قانونية تطبيق على الصحفيين/

ات والإعلاميين/ات واثارتها خلال الشهر، وقد وقع الاختيار على أن تكون قضية الشهر هي عرض قضية بدل التطوير والتكنولوجيا للصحفيين.

ويستعرض **القسم الرابع** والأخير من النشرة عرض بروفايل خاص بالصحفيين المحبوسين احتياطيا وذلك من خلال عرض البيانات الاساسية للصحفي المحبوس والبيانات الخاصة بالقضية المحبوس على ذمتها وكذا عرض أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي خلال مراحل القبض عليه ومرحلة التحقيق داخل النيابة ومراحل تجديد الحبس مع إبراز المواد القانونية التى تعبرها انتهاكا قانونيا وقد وقع الاختيار على الصحفي بجريدة الكرامة أحمد علام ليكون صحفي شهر فبراير.

مقدمة..

تعد حرية الصحافة مطلبًا رئيسيًا من المطالب التي يقوم عليها بناء الدول الديمقراطية الحديثة، وهي جزء أساسي ورئيسي من الحريات العامة، وتعد مؤشرًا على شكل وطبيعة نظام الحكم السائد في أي دولة. وتتيح حرية الصحافة تدفقاً حراً للمعلومات يساهم في تشكيل وعي المواطن وتوضيح ما له من واجبات وما عليه من التزامات.

ويعد الصحفيون نبض المجتمع وصوته، فمن المفترض أنهم من يمارسون دور الرقابة على سياسات الحكومة وتنفيذ برامجها ومشروعاتها. وتُعدّ خدمة المواطنين هدفاً أساسياً لوجود الصحافة، نظراً لقدرتها على نشر الأخبار والتأثير بشكلٍ غير محدود. ومن ثم فإن لوسائل الإعلام دورا هاما في تثقيف أفراد المجتمع وتوعيتهم بالقضايا العامة، كما أنها أداة لا غنى عنها في المناقشات العامة التي تساعد بصورة مباشرة في تعزيز تلك النقاشات التي تهدف النهوض بالمجتمع.

ومن أجل كل ذلك، كفلت المواثيق والإعلانات العالمية والمعاهدات الدولية حرية الرأي والتعبير كحق أساسي لكل البشر، وحرية الصحافة والإعلام كحق أصيل للصحفيين والإعلاميين؛ فنصت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

وإلى جانب النصوص المعاهدات والمواثيق الدولية؛ حرص المشرع المصري على ضمان حرية التعبير وحرية الصحافة فنص الدستور المصري على حرية الصحافة، وحظر الرقابة على الصحف، والحفاظ على استقلال المؤسسات الصحفية في المواد 70، 71، 72 منه.

وعلى الرغم من كل ذلك يعيش الصحفيون في مصر أوضاعًا شديدة الصعوبة؛ حيث يتعرضون إلى انتهاكات متعددة من جهات متعددة؛ فمن جانب السلطات يتعرض الصحفيون/ات إلى انتهاكات القبض والحبس والتعرض لاتهامات فضفاضة بسبب آرائهم، مثل نشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية. ومن ناحية مؤسساتهم الصحفية يتعرض العديد من الصحفيين للفصل التعسفي دون حتى أن يمكنه الحصول على مستحقاته كاملة، ومن ناحية نقابتهم التي يفترض أن تؤازؤهم وتجلب لهم حقوقهم؛ يتعرض بعض الصحفيين إلى عدم إمكانية انضمامهم إلى نقابة الصحفيين لأنهم يعملون بمواقع الكترونية وليست مواقع ورقية. وتتشابك كل هذه المشكلات لتضع الصحفيين بين حجري الرحى.

وقد شهد شهر فبراير فتح باب تلقي طلبات الترشح لانتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين والتي تجرى في اجتماع الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين فى منتصف شهر مارس القادم لانتخاب نقيب جديد وعدد من أعضاء مجلس النقابة

لم يختلف الحال عن سابقه في العام السابق، فظلت المضايقات للصحفيين والكتاب المعارضين للنظام الحالي كما هي، فاستمرت السلطات القضائية والتنفيذية باستخدام الحبس الإحتياطي المطول كأداة للتنكيل بالصحفيين بالمخالفة لما ورد بنص الدستور المصري الذي حرص على حماية الحرية الشخصية للمواطنين في مادته رقم 54، والذي حرص على فتراض قرينة البراءة في المواطنين في مادته رقم 96، بل تجاوز الأمر الى استخدام الحبس الاحتياطي لفترات طويلة بل امتد إلى أحتجاز الصحفيين خارج إطار القانون وذلك بإصدار قرارات تجديد الحبس الاحتياطي بالمخالفة لنص الفقرة الأخيرة من المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية والتي وضعت حدا أقصى للحبس الإحتياطي وحددته بـ

24 شهرا.

ولم تقتصر الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين/ات والإعلاميين/ات على السلطتين القضائية والتنفيذية فقط بل امتد إلى المؤسسات الصحفية التي يعملون بها، وتنوعت الانتهاكات إلى تكليف المؤسسات الصحفيين/ات والإعلاميين/ات بأعمال صحفية دون تحرير عقود عمل لهم متجاوزين المدة القانونية المنصوص عليها فى قانون العمل المصري وصولا إلى قيام المؤسسات بإنهاء علاقة العمل بشكل منفرد دون مسوغ قانوني وفصل الصحفيين/ات والإعلاميين/ات تعسفيا.

وتتناول النشرة القانونية لشهر فبراير 2023 الصادرة عن وحدة المساعدة والدعم القانوني بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام رصد أخر تطورات الإجراءات القانونية التي تمت في القضايا سواء أمام النيابات العامة وأمام محاكم الجنايات في القضايا الجنائية، وامام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف في القضايا العمالية.

منهجية التقرير

اعتمد فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام في إعداد هذه النشرة على عدد من المصادر وتنوعت بين المصادر المباشرة والمصادر غير المباشرة والتي تتمثل في:

• **المصادر المباشرة:** وتتمثل تلك المصادر في الوثائق الرسمية التي نجح فريق الدعم القانوني بالمؤسسة في الوصول إليها سواء كانت محاضر الشرطة أو تحقيقات النيابة مع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات أو البرقيات التلغرافية المرسلة من ذوي الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وحضور جلسات المحاكمات وتقديم أوجه الدفاع القانوني في القضايا الجنائية والعمالية، إلى جانب التواصل مع محامين آخرين قاموا بالحضور التحقيقات وتقديم الدعم القانوني لصحفيين/ات وإعلاميين/ات.

• **المصادر الغير مباشرة:** وتتمثل تلك المصادر في متابعة التقارير والأخبار المنشورة عن قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات على المواقع أو صفحات المؤسسات الحقوقية الأخرى التي تعمل على ملف حرية الصحافة والإعلام

القسم الأول: تصنيف القضايا التي تم نظرها خلال شهر فبراير 2023

يتناول القسم الأول من التقرير تصنيف القضايا التي نظرت خلال شهر فبراير 2023 من حيث نوع الدعم المقدم؛ تصنيف القضايا وفقا لنوع القضية؛ تصنيف القضايا وفقا لموضوع القضية؛ الجهات القضائية المنظور أمامها القضايا، وأخيرًا التوزيع الجغرافي للقضايا، وهو ما نستعرضه في النقاط التالية:

أ) تصنيف القضايا وفقا لنوع الدعم المقدم في القضايا:

قدم فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمؤسسة خلال شهر فبراير من عام 2023 دعما قانونيا مباشر لصالح 13 صحفيًا في 13 قضية، وذلك وفقا للشكل التالي:

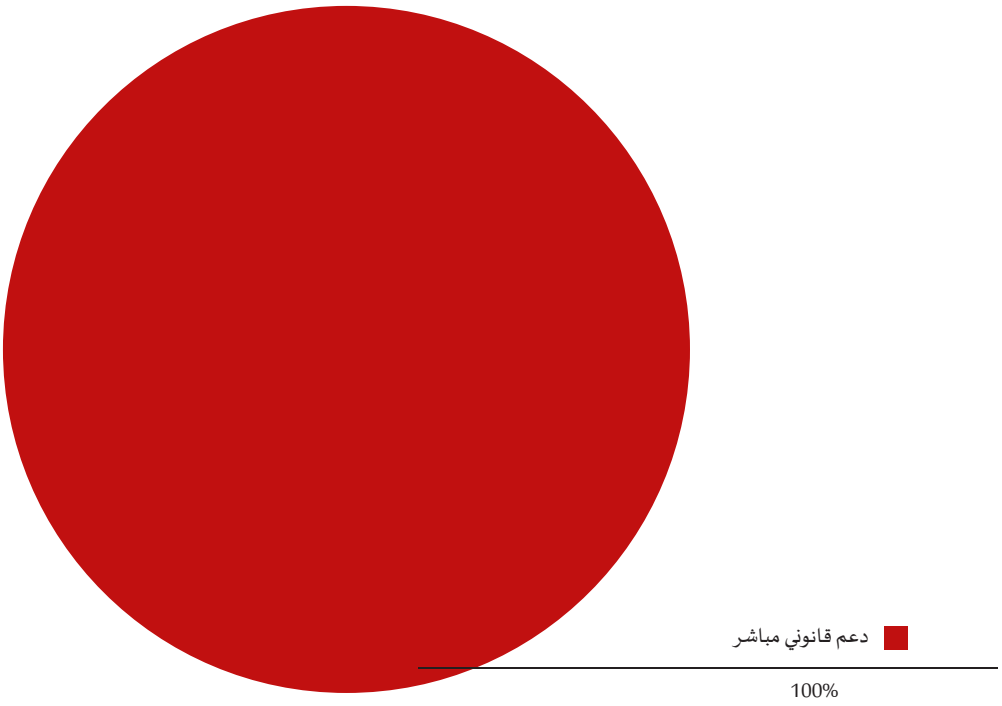

يتبين من الرسم السابق قيام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بتقديم الدعم المباشر في جميع القضايا المنظورة بنسبة 100% خلال شهر فبراير 2023.

ب) تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية:

قدمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية الدعم القانوني دعما قانونيا مباشرا لعدد 7 صحفيين في عدد 7 قضايا جنائية، و 6 صحفيين في 6 قضايا عمالية سواء المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، وذلك وفقا للشكل التالي:

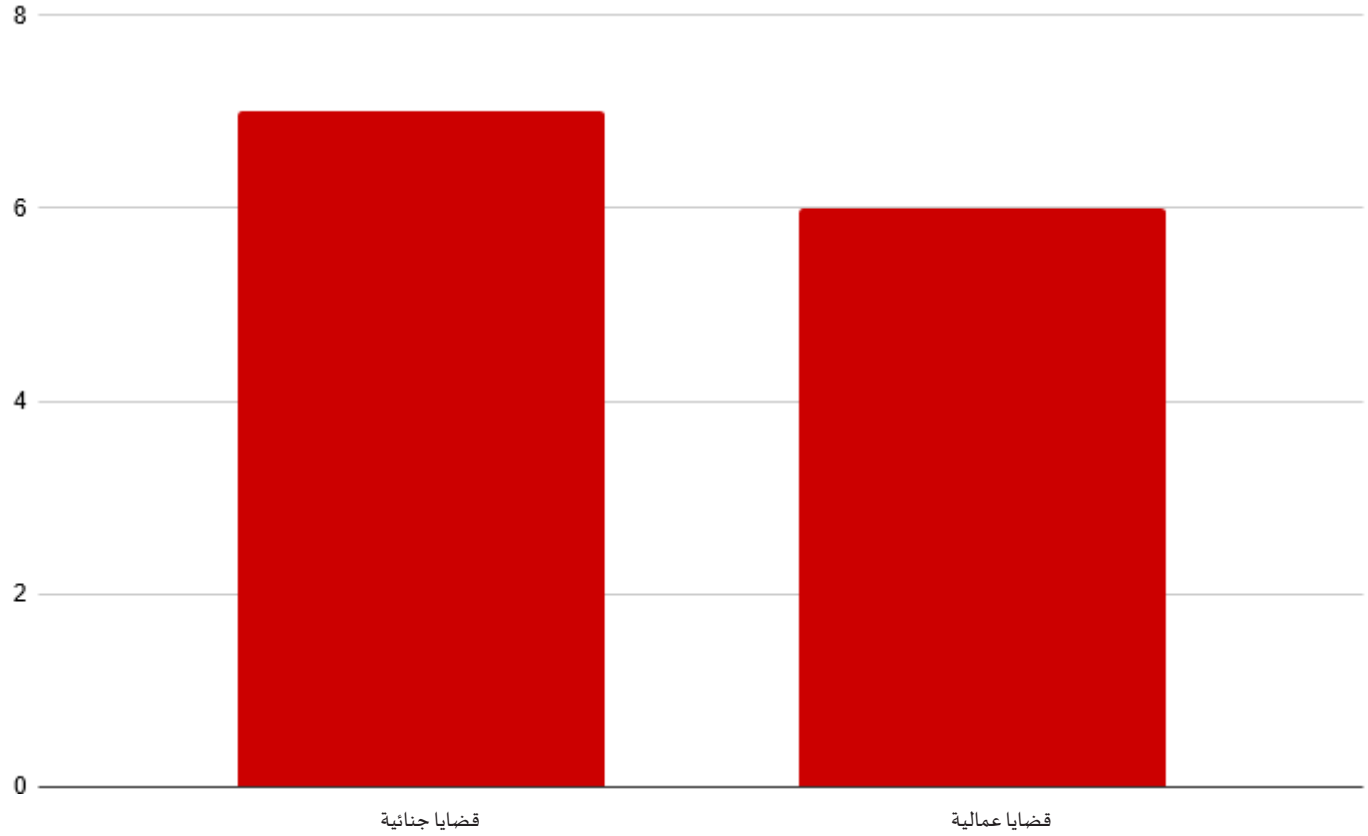

يتبين من الشكل السابق قيام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام بتقديم دعما قانونيا في القضايا الجنائية بنسبة 53.8%، فيما جاءت القضايا العمالية بنسبة 46.2% من إجمالي القضايا المنظورة خلال شهر فبراير .

ج) تصنيف القضايا وفقا لموضوع القضية:

قدمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية الدعم القانوني في القضايا الجنائية والعمالية، وتنوعت موضوعات تلك القضايا، حيث جاءت قضايا الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر الأخبار الكاذبة بنسبة بلغت 53.8%، فيما جاءت قضايا الفصل التعسفي بنسبة بلغت 23.1%، بينما جاءت قضايا استئناف الفصل التعسفي بنسبة بلغت 23.1% وذلك وفقا للشكل التالي :

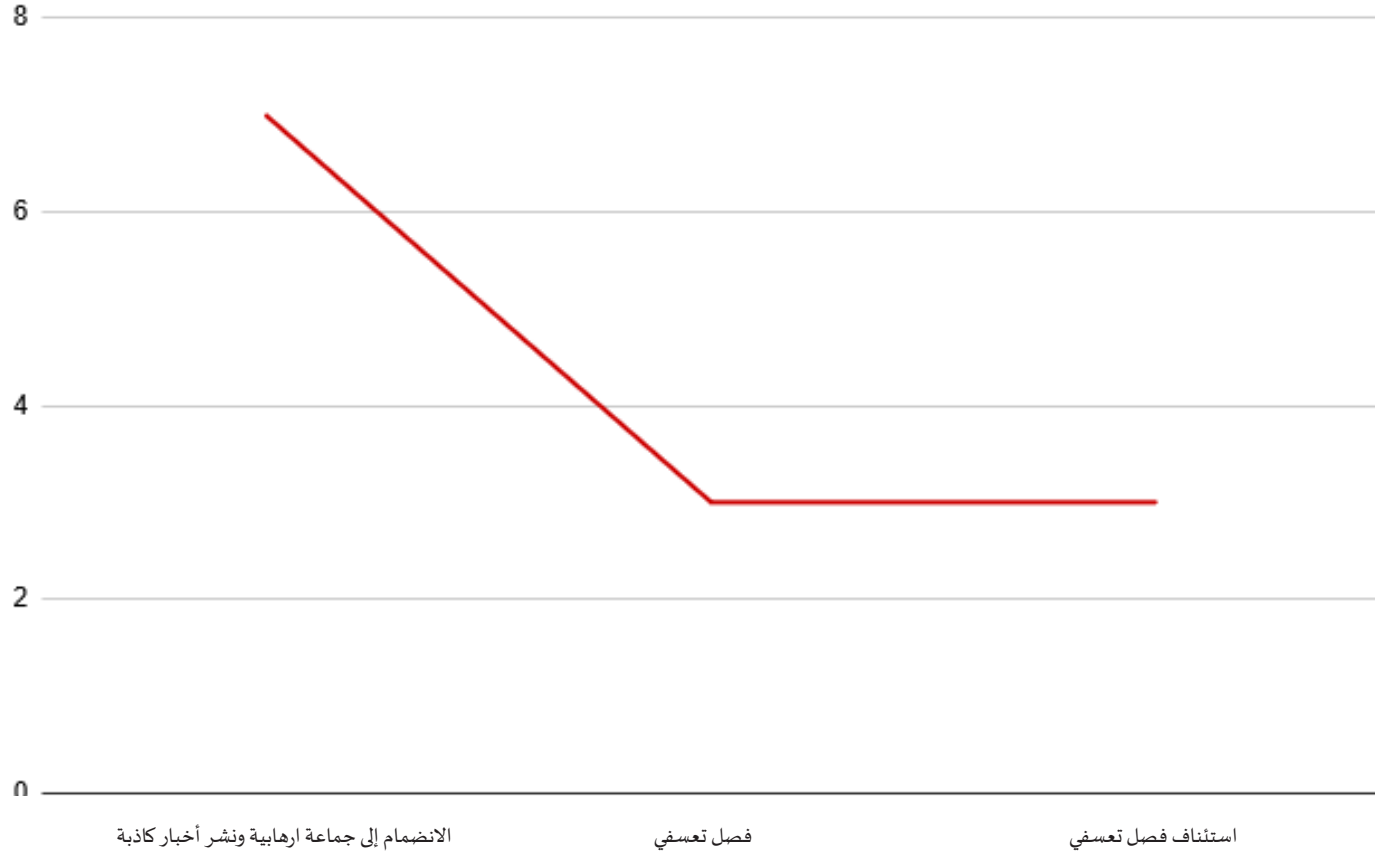

د- الجهات القضائية المنظور أمامها القضايا:

حضر محامو وحدة المساعدة والدعم القانوني بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، في قضايا الصحفيين/ات أمام 5 هيئات قضائية، وكان توزيعها وفقا للشكل التالي:

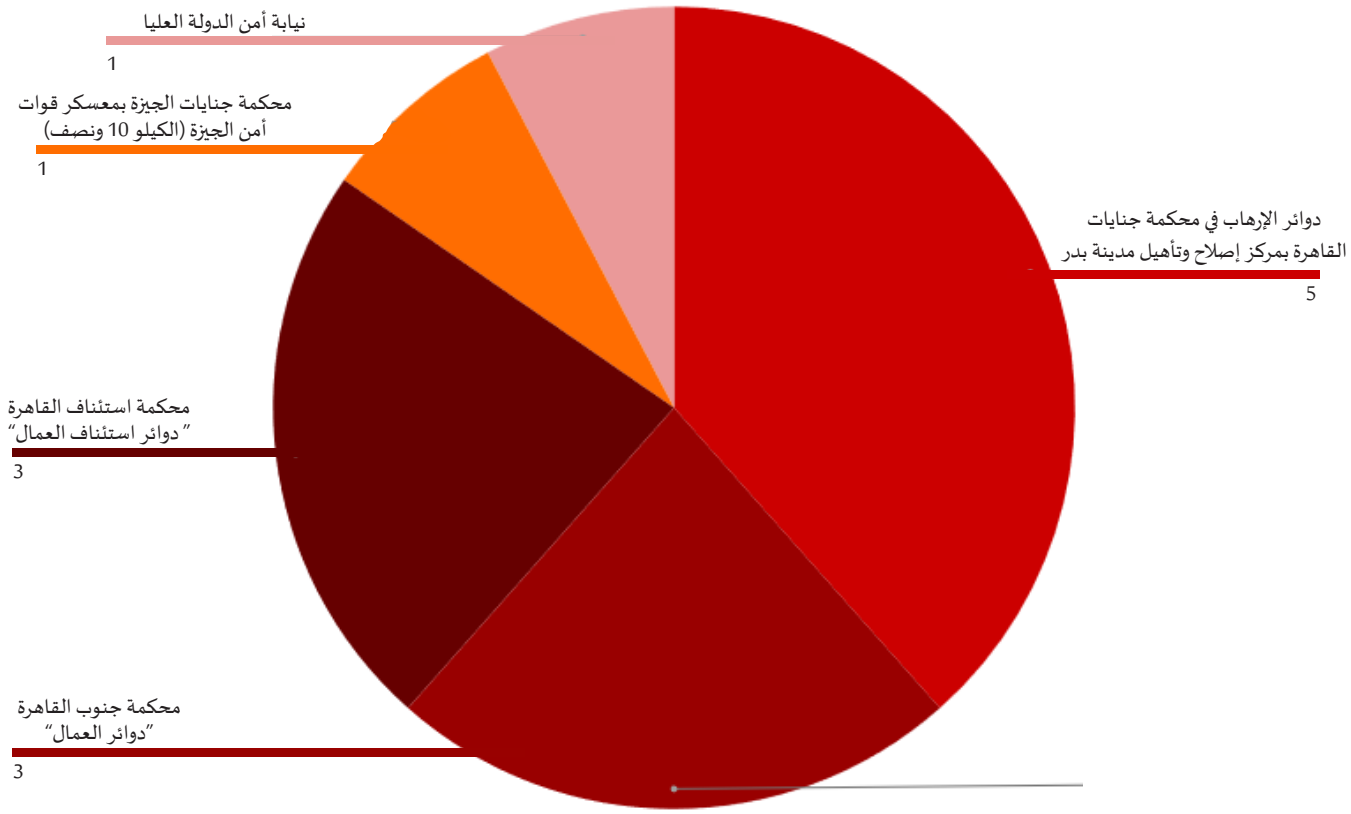

هـ) التوزيع الجغرافي للقضايا

كان التوزيع الجغرافي لقضايا الصحفيين/ات على محافظتي القاهرة والجيزة، حيث شهدت محافظة القاهرة 12 قضية بنسبة بلغت 80%، وشهدت محافظة الجيزة 3 قضايا بنسبة بلغت 20%، وذلك وفقا للشكل التالي:

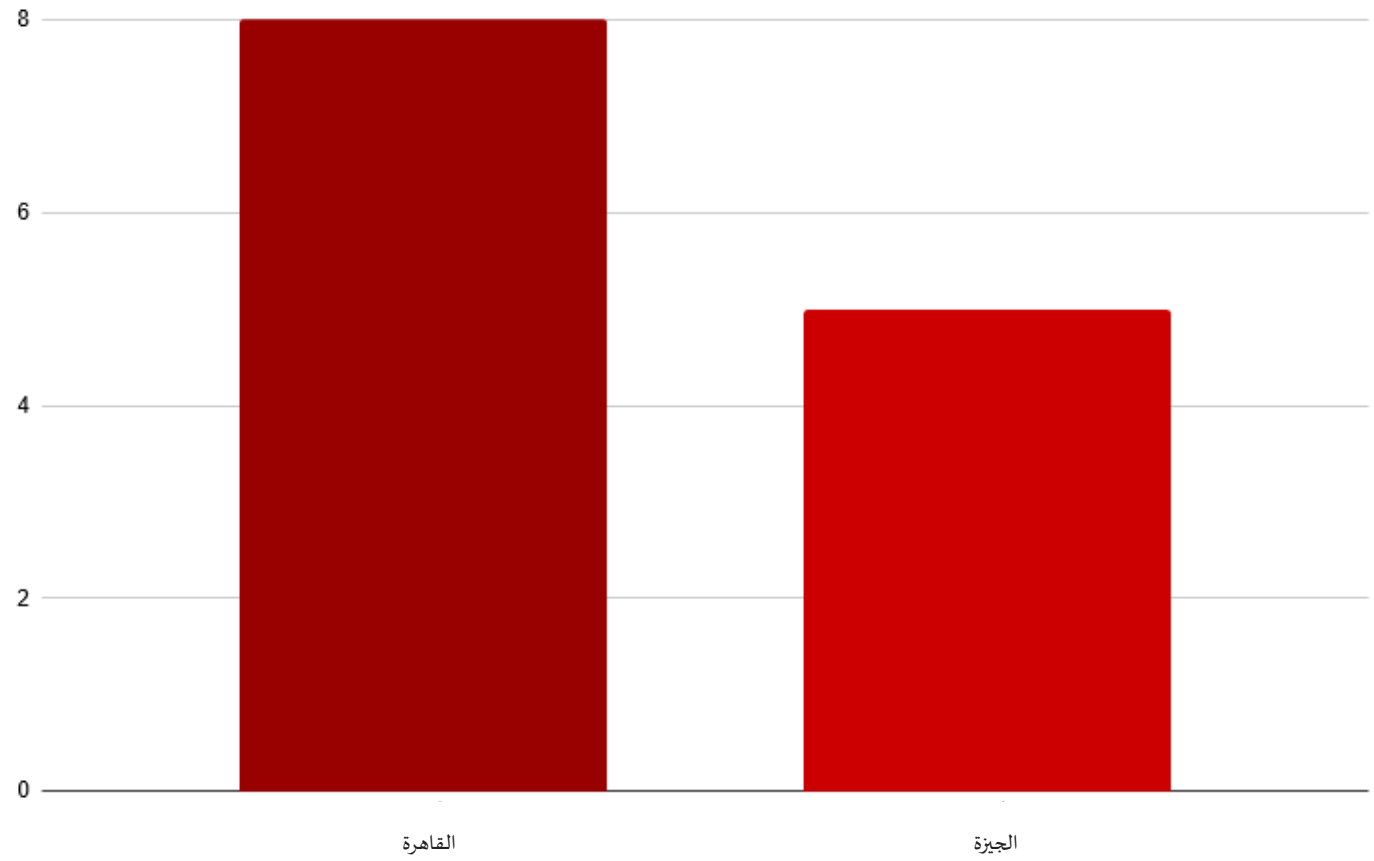

ويرجع تمركز القضايا بين محافظتى القاهرة والجيزة فقط إلى عدة أسباب أهمها عرض جميع الصحفيين المقدم لهم الدعم في القضايا الجنائية على نيابة أمن الدولة العليا والتي يقع نطاقها في منطقة التجمع الخامس بمحافظة القاهرة، وكذا دوائر الإرهاب في محاكم جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر الواقع في نطاق محافظة القاهرة، إلى جانب تمركز المؤسسات الصحفية المدعى عليها في القضايا العمالية بمحافظتي القاهرة والجيزة، وهو الأمر الذي يتحتم عليه رفع القضايا العمالية في محاكم القاهرة والجيزة بسبب ما يعرف في القانون بالاختصاص المكاني للمحكمة.

القسم الثاني: مجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية خلال شهر فبراير:

يتناول القسم الثاني عرض مجهودات فريق الدعم والمساعدة القانونية داخل مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال شهر فبراير من عام 2023، وتمثلت مجهودات فريق وحدة الدعم القانوني بالمرصد في حضور جلسات الصحفيين/ات خلال الشهر في القضايا الجنائية والقضايا العمالية والمدنية، إلى جانب القيام بكافة الأعمال الإدارية داخل المحاكم سواء في القضايا المنظورة خلال الشهر ذاته، أو القضايا الأخرى المؤجلة في شهور أخرى، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

أولا: مجهودات الفريق في القضايا الجنائية:

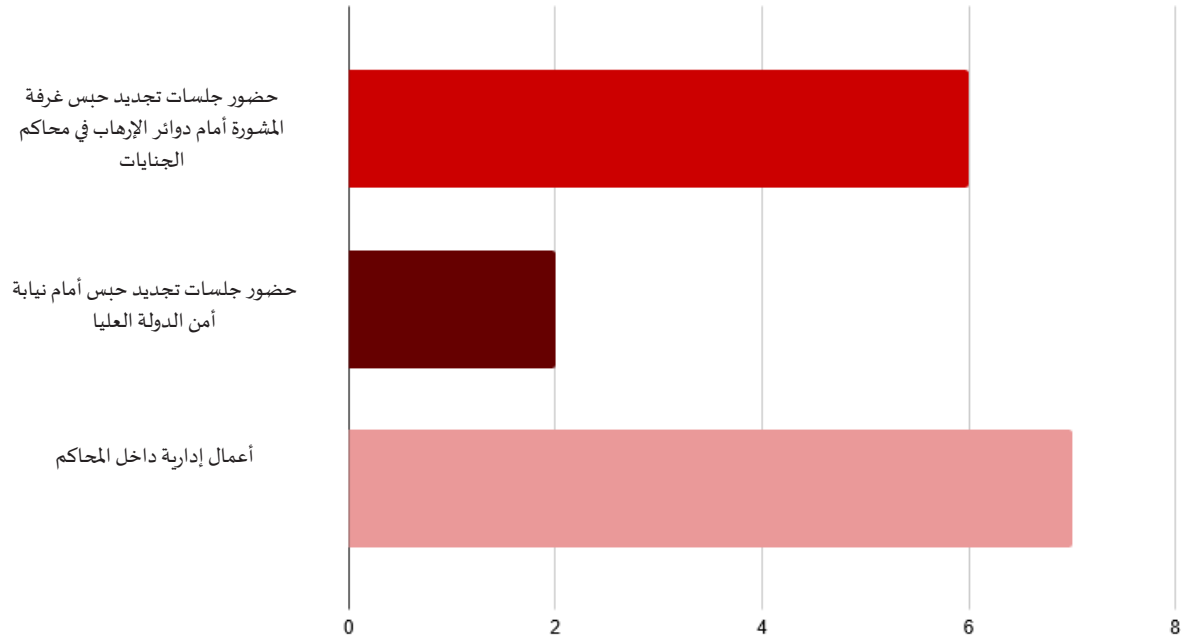

وفيما يلي بيان تفصيلي للجلسات والأعمال الإدارية في القضايا الجنائية:

أ) الجلسات في القضايا الجنائية:

شهد شهر فبراير من عام 2023 حضور فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية إجمالي 8 جلسات تجديد حبس من بينهم 6 جلسات تجديد حبس لصالح 6 صحفيين محبوسين احتياطيا على خلفية عملهم الصحفي أمام دوائر الإرهاب في محاكم جنايات القاهرة في مركز إصلاح وتأهيل بدر، وجلستين تجديد حبس أمام نيابة أمن الدولة العليا لصالح صحفي واحد محبوس احتياطيا على خلفية ممارسته لحقه الدستوري في التعبير السلمي عن الرأي من خلال نشره لآراء على صفحته الرسمية على موقع التواصل فيسبوك.

- عرض تفاصيل قضايا الصحفيين المحبوسين احتياطيا بسبب عملهم الصحفي:

القضية رقم 13338 لسنة 2022 جنح قسم الجيزة:

اسم الصحفي: يحيى خلف الله

المهنة بالتفصيل: مدير شبكة يقين الإخبارية

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام إلى جماعة إرهابية

الحالة الصحية للصحفي: يعاني من فتق سري ويحتاج إلى تدخل جراحي ويعاني من ارتفاع في ضغط الدم.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرض الصحفي للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لأكثر من مرة منذ إلقاء القبض عليه في أواخر عام 2019، وكذا تعطيل تنفيذ قرارات إخلاء السبيل الصادرة لصالحه في القضايا أرقام 1306 لسنة 2019 إداري بولاق الدكرور، 24279 لسنة 2022 جنح قسم الهرم وتدويره وإعادة اتهامه بذات الاتهامات وحبسه احتياطيا.

آخر تطورات القضية: في 20 فبراير 2023 قررت الدائرة العاشرة جنايات الجيزة تجديد حبس الصحفي لمدة 45 يوما على ذمة التحقيقات.

القضية رقم 1365 لسنة 2018 أمن دولة عليا:

اسم الصحفي: ربيع الشيخ.

المهنة بالتفصيل: صحفي ومنتج برامج بشبكة قنوات الجزيرة الإخبارية.

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام إلى جماعة إرهابية، ارتكاب جريمة من جرائم التمويل، نشر أخبار كاذبة.

الحالة الصحية للصحفي: الوضع الصحي للصحفي مستقر.

آخر تطورات القضية: في 22 فبراير 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يوما.

القضية رقم 1365 لسنة 2018 أمن دولة عليا

اسم الصحفي: بهاء الدين إبراهيم

المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي في شبكة قنوات الجزيرة الإخبارية

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون، نشر أخبار كاذبة.

الحالة الصحية للصحفي: الوضع الصحي للصحفي مستقر.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لمدة 75 يومًا إلى جانب استمرار حبسه الاحتياطي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية والتي وضعت حدا أقصى للحبس الإحتياطي وحددته بـ ثمانية عشر شهراً في الجنايات، وسنتين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.

آخر تطورات القضية: في 22 فبراير 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يوما.

القضية رقم 680 لسنة 2020 أمن دولة عليا

اسم الصحفي: مدحت رمضان

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي في موقع شبابيك الإخباري

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام إلى جماعة إرهابية، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة واستخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية بهدف الترويج لأفكار الجماعة الإرهابية

الحالة الصحية للصحفي: حالته الصحية الجسدية مستقرة وإنما يعانى من أزمة نفسية نتيجة طيلة مدة حبسه الاحتياطي.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لمدة 30 يومًا، إلى جانب استمرار حبسه الاحتياطي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية والتي وضعت حدا أقصى للحبس الإحتياطي وحددته بـ ثمانية عشر شهراً في الجنايات، وسنتين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.

آخر تطورات القضية: في 22 فبراير 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يوما.

القضية رقم 1956 لسنة 2019 أمن دولة عليا:

اسم الصحفي: هشام عبد العزيز

المهنة بالتفصيل: معد برامج في شبكة قنوات الجزيرة الإخبارية

الاتهامات الموجهة في القضية: الإنضمام إلى جماعة إرهابية، نشر أخبار وبيانات كاذبة

الحالة الصحية للصحفي: يعاني من تكلث على عظمة الركاب في الأذن الوسطى، ويعاني من وجود مياه زرقاء على العين اليسرى ويعاني من ضعف عام في النظر.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لأكثر من مرة منذ إلقاء القبض عليه في يونيو 2019، وكذا تعطيل تنفيذ قرار إخلاء السبيل الصادر لصالح في القضية رقم 1365 لسنة 2018 وتدويره وإعادة اتهامه بذات الاتهامات.

آخر تطورات القضية: في 22 فبراير 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يوما.

القضية رقم 670 لسنة 2022 أمن دولة عليا:

اسم الصحفي: رؤوف عبيد

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي بجريدة روزاليوسف

الاتهامات الموجهة في القضية: الإنضمام إلى جماعة إرهابية، نشر أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية.

الحالة الصحية للصحفي: حالته الصحية الجسدية مستقرة وإنما يعانى من سوء الحالة النفسية داخل الاحتجاز

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لمدة 11 يوما.

آخر تطورات القضية: في 28 فبراير 2022 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يوما.

- عرض تفاصيل قضايا الصحفيين المحبوسين احتياطيا بسبب ممارستهم لحقهم في التعبير السلمي عن الرأي:

القضية رقم 2070 لسنة 2022 أمن دولة عليا:

اسم الصحفي: أحمد فايز

المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير جريدة أخبار البرلمان

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام إلى جماعة إرهابية، واستخدام حساب خاص على مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لارتكاب جريمة إرهابية، ارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب، الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة إرهابية، والتحريض على ارتكاب جريمة إرهابية ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة.

الحالة الصحية للصحفي: يعاني من مشاكل بالأعصاب والإبصار.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تجديد حبسه بجلسة 12 يناير 2023 دون حضوره من محبسه ودون سماع دفاعه.

آخر تطورات القضية: في 9 فبراير 2023 قررت نيابة أمن الدولة العليا استمرار حبس الصحفي لمدة 15 يوما. وفي 23 فبراير 2023 قررت نيابة أمن الدولة تجديد حبس الصحفي لمدة يوما ورقيا دون حضوره من محبسه ودون وجود دفاعه.

ويقع عدد آخر من الصحفيين داخل السجون تحت مظلة الحبس الاحتياطي بخلاف من تم ذكر تفاصيل قضاياهم، ولم يكن موعد العرض على المحكمة لنظر أمر حبسهم في القضايا المحبوسين على ذمتها في شهر فبراير من عام 2023 وهم:

أ) صحفيون مقبوض عليهم بسبب عملهم الصحفي

- مصطفى الخطيب ويعمل مراسلا صحفيا في وكالة الأسوشيتدبرس الأمريكية والمحبوس احتياطيا منذ أكتوبر 2019 على ذمة القضية رقم 488 لسنة 2022 أمن دولة عليا بتهم الانضمام الى جماعة ارهابية، نشر أخبار وبيانات كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ولا يزال رهن الحبس الاحتياطي بالمخالفة لنصوص قانون الإجراءات الجنائية.

- أحمد علام ويعمل محررا صحفيا بجريدة الكرامة والمحبوس احتياطيا منذ أبريل 2020 على ذمة القضية رقم 558 لسنة 2020 أمن دولة عليا بتهم مشاركة جماعة إرهابية ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة.

ب) الأعمال الإدارية:

قام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بـ 7 أعمال إدارية خاصة بالقضايا الجنائية في أيام مختلفة من شهر فبراير سواء في القضايا المنظورة خلال الشهر، أو القضايا المؤجلة لجلسات أخرى، والشكل التالي يوضح الأعمال الإدارية وعددها:

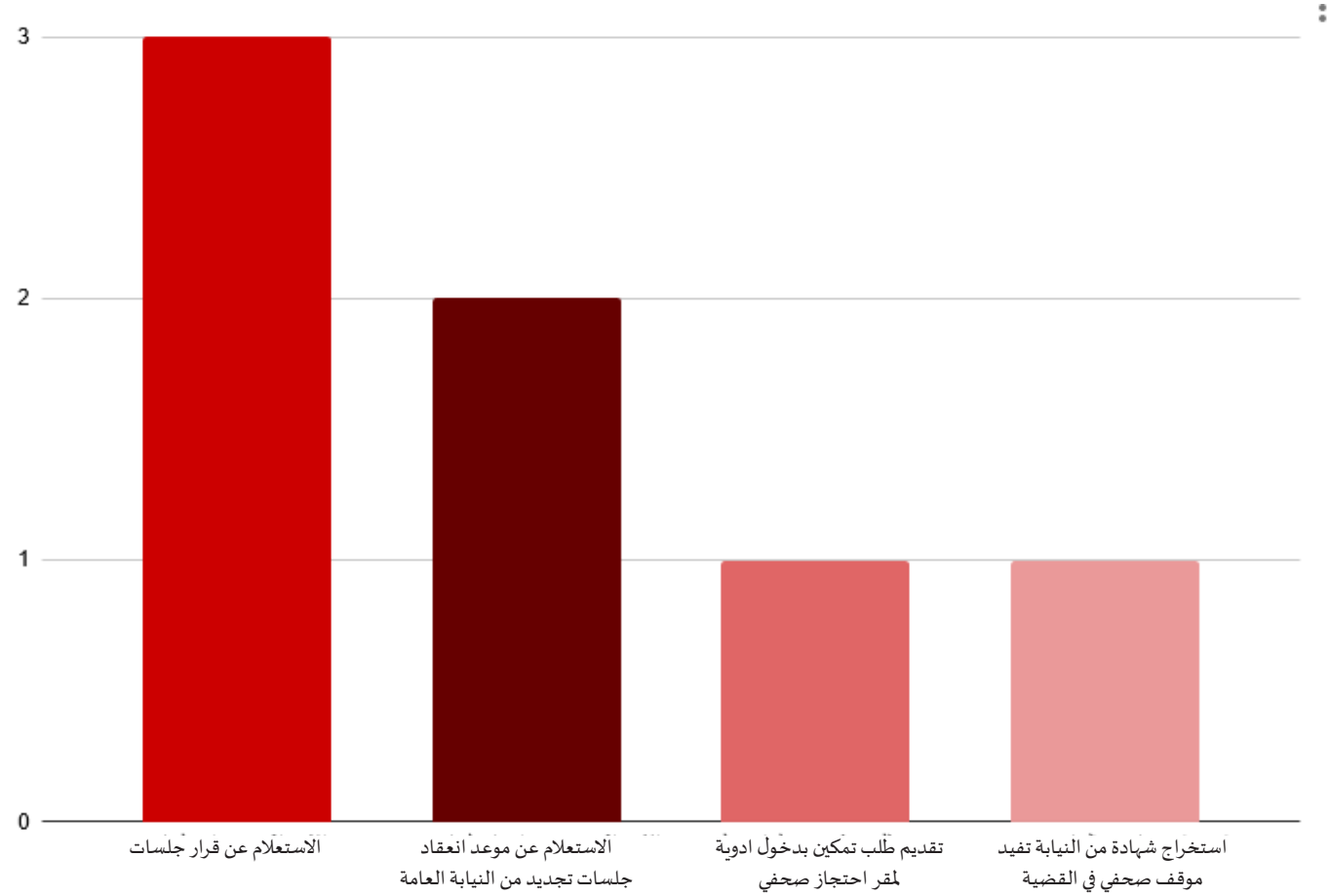

ثانيا: مجهودات الفريق في القضايا العمالية:

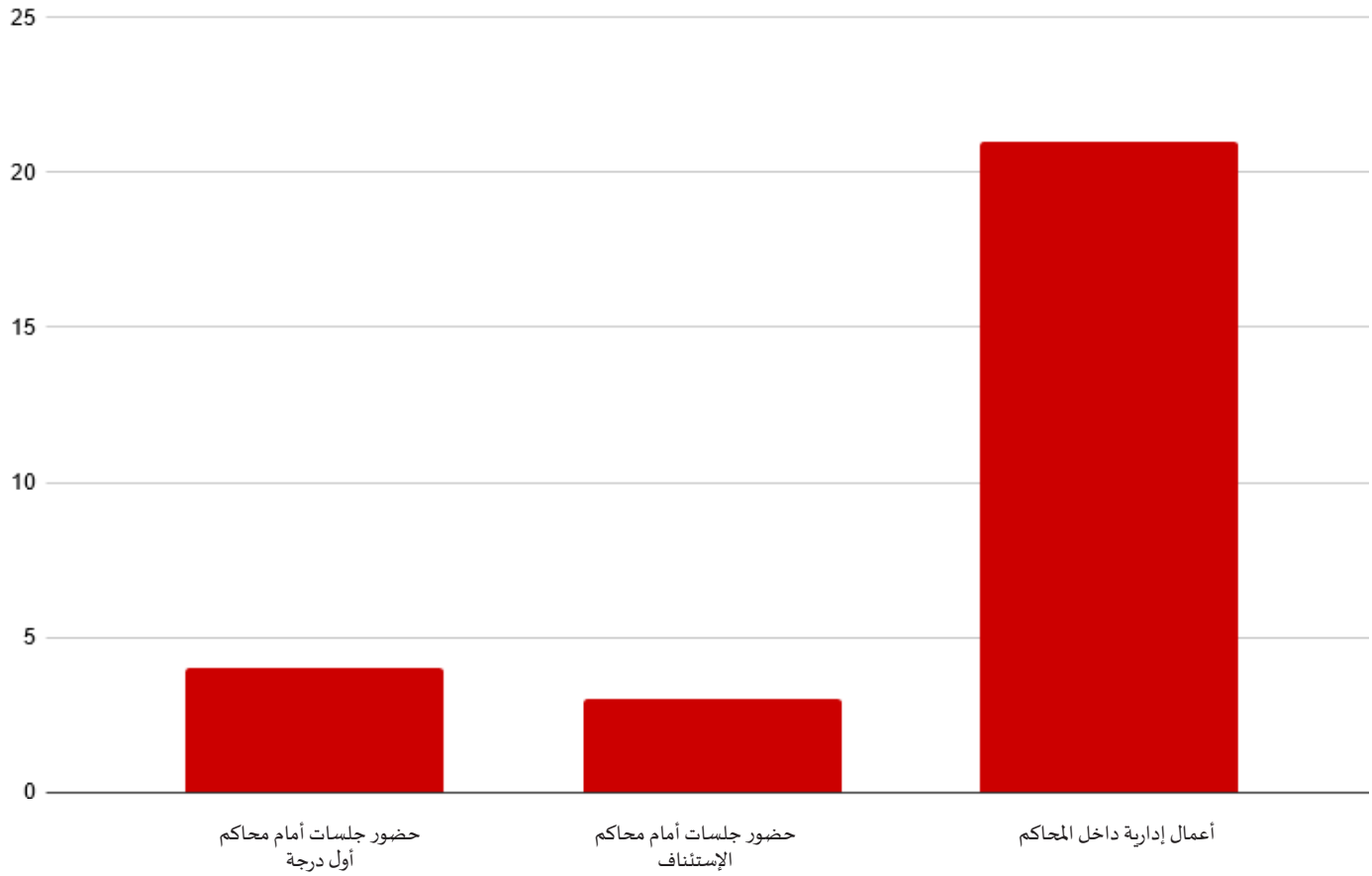

وفيما يلي بيانًا تفصيليًا للجلسات والأعمال الإدارية في القضايا العمالية:

أ) الجلسات في القضايا العمالية:

شهد شهر فبراير 2023 حضور فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية 7 جلسات لصالح 6 صحفيين/ات أمام محاكم أول درجة ومحاكم الاستئناف.

ب) الأعمال الإدارية:

قام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بـ 21 عملًا إداريًا خاص بالقضايا العمالية في أيام مختلفة من شهر فبراير سواء في القضايا المنظورة خلال الشهر نفسه، أو القضايا المؤجلة لجلسات أخرى، والشكل التالي يوضح الأعمال الإدارية وعددها:

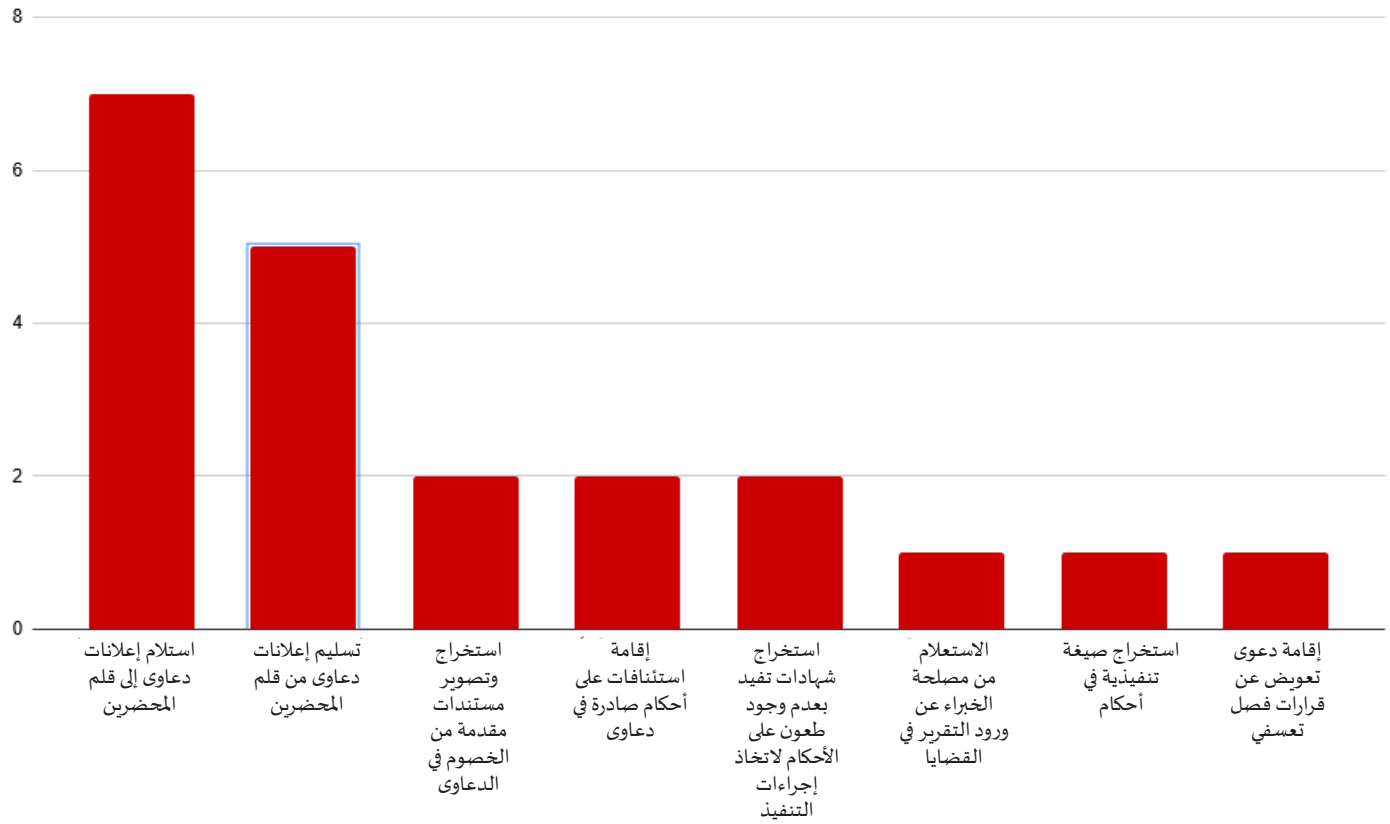

القسم الثالث: موضوع شهر فبراير 2023:

•"بدل التطوير والتكنولوجيا بين الحق والهبة"

لا يختلف أحد على كون بدل التكنولوجيا والتدريب الصحفي حقًّا لكل صحفي مُقيد بنقابة الصحفيين وليس منحة ينتظرها من الدولة ممثلة في الحكومة، وهو ما أكدته المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم 36696 لسنة 59 قضائية المقام من الجهة الإدارية على الطعن الصادر من محكمة القضاء الإداري بمحافظة الإسكندرية في الدعوى رقم 2562 لسنة 67 قضائية بجلسة 25 يونيو 2013.

ويعد الهدف الرئيسي من صرف بدل التطوير والتكنولوجيا للصحفيين/ات إتاحة الفرصة لهم من الاستعانة بأدوات العصر ومواكبة التطور التكنولوجي، وذلك لمواجهة تحديات تطور فنون صناعة وصياغة الخبر الصحفي، كما يعد البدل حق لصيق لحياة الصحفيين/ات المهنية وبدونه لا يستطيعوا وضع الحقائق أمام أعين الشعب وتبصيره بما يجرى حوله.

•بداية صرف بدل الصحفيين وتطوراته:

تعود بدايات صرف البدل للصحفيين/ات إلى عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات، في عام 1981 بطلب من نقيب الصحفيين آنذاك صلاح جلال وتم صرفه عقب إجراء انتخابات نقابة الصحفيين وكانت قيمته وقتها آنذاك مبلغ 10 جنيهات، وشهد البدل عدة زيادات اقترنت جميعها بانتخابات النقابة، حيث تضاعف من 10 جنيهات إلى 20 جنيها فى عهد النقيب الراحل إبراهيم نافع، ثم 100 جنيه فى أوائل التسعينات فى عهد مكرم محمد أحمد، وتوالت الزيادات حتى وصل إلى 1200 جنيه عام 2013، ثم أصبح 1380 جنيهاً، ثم 1680 جنيهاً، ليصل إلى 2100 في عهد النقيب ضياء رشوان، قبل أن يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء في شهر مارس 2021 على إقرار ٢٠٪ زيادة في بدل التدريب والتكنولوجيا للصحفيين اعتبارا من يوليو من ذات العام.

•اشكالية صرف البدل للصحفيين

خلت القوانين المنظمة للعمل الصحفي في جمهورية مصر العربية وخاصة قانون إنشاء نقابة الصحفيين اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين على مواد تنص صراحة على البدل وكيفية صرفه ومن لهم حق الحصول على البدل، ومع خلو القانون من ثمة مواد ومع بدايات صرف البدل بعد اقراره من الرئيس الراحل أنور السادات تم الاتفاق على بين أعضاء مجلس نقابة الصحفيين آنذاك على منح الصحفيين المقيدين بجداول تحت التمرين وجداول المشتغلين وحدهم دون غيرهم على البدل، وهو ما دفع عدد من الصحفيين المقيدين بجداول المنتسبين الى رفع دعاوى للمطالبة بالحصول على بدل التطوير والتكنولوجيا اسوة بزملائهم المقيدين بجداول تحت التمرين والمشتغلين.

وعلى الرغم من قيام نقابة الصحفيين بصرف البدل لإلى الصحفيين المقيدين بجداول المشتغلين إلا أن هناك عددا من الصحفيين المقيدين بجداول المشتغلين ولم يصرف لهم البدل بذريعة عملهم بمؤسسات ووكالات أجنبية غير مصرية وهو الأمر الذي يعد تعديا صارخا على حقوقهم.

وقد ذهب حكم الإدارية العليا إلى مخاطبة السلطة التشريعية على تقنين بدل التكنولوجيا للصحفيين بعد أن صار لصيقًا بالحياة المهنية لا ينفك عن الصحفي وإعادة تقدير قيمته، كما أن التسلح التكنولوجي يكفل للصحافة المصرية أن تكون عابرة للحدود والقارات وقادرة على مخاطبة الرأي العام العالمي.

القسم الرابع: صحفي الشهر

يتناول القسم الرابع من النشرة عرض بروفايل صحفي يتضمن البيانات الرئيسية للصحفي، والبيانات الخاصة بالقضية المحبوس على ذمتها وكذا كافة الانتهاكات القانونية التي تعرض لها مدعمة بالمواد القانونية التي يعتبر بموجبها أنتهاكا، وقد وقع الاختيار على الصحفي بجريدة الكرامة أحمد علام ليكون صحفي شهر فبراير 2023، للاطلاع على البروفايل الخاص به من هنا

يهدف البرنامج إلى تقديم الدعم والمساعدة القانونية إلى كل الصحفيين والإعلاميين في مصر، وكذلك المؤسسات الصحفية المختلفة، كما يهدف إلى متابعة الوضع التشريعي المنظم للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، والعمل على تعديله وتطويره بما بتناسب مع التطورات الحادثة في المجتمع بصورة عامة، والتطورات الحادثة في المجتمع الصحفي والإعلامي بصورة خاصة.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org